رأي القدس

مقاطعة الجعفري لاجتماع وزراء الخارجية

■ ان يصدر الدكتور ابراهيم الجعفري رئيس وزراء العراق المكلف قراراً بمقاطعة اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، احتجاجاً على تصريحات الرئيس المصري حسني مبارك حول النفوذ الايراني المتزايد في العراق، فان هذا يعني ان الرجل يبحث عن ذريعة للكشف عن مشاعره الحقيقية تجاه مؤسسة العمل العربي المشترك، وهي مشاعر غير ودية على اي حال.

الرئيس المصري اخطأ عندما اتهم شيعة العراق بالولاء لايران، واخطأ مرة اخرى عندما شكك في ولاء الشيعة في دول الخليج لاوطانهم، ولكن هذا لا يعني ان يواجه هذا الخطأ بما هو اكبر منه، اي مقاطعة اجتماع وزراء الخارجية العرب لانه ينعقد في القاهرة.

فاجتماع وزراء الخارجية العرب يمثل عشرين دولة عربية على الاقل، وهو لا يخص مصر وحدها، وكان من المفترض ان يضع السيد الجعفري هذه الحقيقة في عين الاعتبار قبل ان يتخذ قرار المقاطعة.

العراق الان يقف امام ازمة هوية، ومثلما يقف امام ازمات اخرى لا تقل خطورة، مثل ازمة الفراغ السياسي الناجمة عن رفض الاكراد والعرب السنة القبول باي حكومة يشكلها الدكتور الجعفري بسبب فشل حكومته في تحقيق الامن اولاً، واقدام وزارة داخليتها على اعمال قتل طائفية. وفي ظل هذه الازمات كان من المفترض ان يميل الدكتور الجعفري الى التهدئة لا الى التصعيد.

ولابد من الاعتراف بان ما قاله الرئيس مبارك حول ولاء بعض الشيعة في العراق لايران ينطوي على الكثير من الصحة، لان من يحكم العراق حالياً اناس ظلوا وعلى مدى السنوات العشرين الماضية يستظلون بالعباءة الايرانية، ويتدربون في قواعدها العسكرية، ويتآمرون معها ضد العراق، ونظامه السابق، واستمر الوضع على حاله حتى بعد سقوط هذا النظام.

ولم يكن الرئيس مبارك هو الوحيد الذي اشار الى توسع النفوذ الايراني في العراق، فقد سبقه بعام على الاقل الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، عندما قال ان الامريكيين سلموا العراق بالكامل الى ايران.

وقبل الرئيس مبارك والامير سعود الفيصل حذر العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني مما سماه الهلال الشيعي الذي يمتد من ايران عبر العراق وسورية وصولاً الى لبنان، وقد اثارت هذه التحذيرات موجات من الاستنكار والجدل في المنطقة.

ايران دولة اقليمية عظمى، بل هي الاعظم في محيطها لما تملكه من اقتصاد مستقر. وترسانة عسكرية متقدمة، ونظام اقرب الى الديمقراطية، ومؤسسات تشريعية راسخة، ومن الطبيعي ان تسعى لكي يكون لها نفوذ في دول الجوار، والعراق على وجه التحديد، وان تستخدم حلفاءها الذين رعتهم ومولتهم ودربتهم في هذا الخصوص.

المشكلة هي في الزعماء العرب، وعلى رأسهم الرئيس حسني مبارك، الذين وقفوا موقف المتفرج، وتعاونوا مع الولايات المتحدة بالكامل لتسهيل احتلالها للعراق، وتفكيك مؤسساته، وتقسيمه على اسس طائفية وعرقية، وتغيير هويته العربية.

كنا نتمنى لو ان الرئيس مبارك اجرى مراجعة لمواقفه في العقد ونصف العقد الماضي، وهي المواقف التي جمدت دور مصر، وقزمت نفوذها في المنطقة العربية، وتركت العراق فريسة للصراعات الطائفية، والدول الاقليمية، وايران على وجه التحديد.

الدكتور الجعفري لا يملك الصلاحية لكي يعزل العراق عن محيطه العربي، ومهما كانت تصريحات الرئيس مبارك غير موفقة، وتنطوي على استفزازات لمشاعر نصف ابناء الشعب العراقي على الاقل، فهو ما زال موضع خلاف من قبل الكتل السياسية الرئيسية في العراق، مضافاً الى ذلك كونه متهماً بمعاداته للعرب والعروبة، واصراره على تمييع الانتماء العربي للعراق اثناء صياغة مواد الدستور الجديد.

العراق الجديد جرب الابتعاد عن محيطه العربي، وحاول تبني عدة هويات اخرى غير العربية، وجاءت النتائج كارثية بكل المقاييس، وقد آن الاوان لكي يعود ابناؤه، شيعة وسنة، الى انتمائهم الطبيعي الاصيل، في قلب الامة العربية، مثلما كانوا دائماً، والا فإن مسيرة الكوارث الحالية ستستمر وستتصاعد.

العنف واللاعنف

محمد كريشان

■ «لو قاوم الشعب الفلسطيني على طريقة نيلسون مانديلا لكان حصل على دولة»... بهذه اللهجة الواثقة تحدث شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي السبت الماضي لبرنامج على القناة الثانية الفرنسية دون أن يفوته بالمناسبة التأكيد أن إسرائيل لم تحمل الفلسطينيين على مغادرة وطنهم بل إن العرب هم الذين أقنعوا الفلسطينيين بالخروج من ديارهم على أن يعودوا إليها بعد دحر الإسرائيليين.

بالتأكيد لو كان الزعيم الشهيد ياسر عرفات حيا لرد عليه بالقول و«لكن أين ديكليرك الإسرائيلي؟!» في إشارة إلى آخر رئيس وزراء لنظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا الذي أفلح عام 1993 مع الزعيم مانديلا الحر بعد سبعة وعشرين عاما من الأسر على ترتيب تسوية سلمية في البلاد تنهي مسلسل الظلم وسفك الدماء فكثيراً ما صرح عرفات بأنه يتوق لديكليرك أو شارل ديغول، الذي وجد من الشجاعة مطلع ستينات القرن الماضي على إنهاء احتلال بلاده للجزائر الذي استمر أكثر من 130 عاما، يستطيع معه إبرام صفقة تاريخية كاملة ومتوازنة مع تنازلات متبادلة ترسي دعائم مستقبل مشرق للأجيال المقبلة. أما المفارقة القاتلة في كل ما سبق أن مانديلا وديكليرك حصلا إثر ذلك على جائزة نوبل للسلام وسجلهما التاريخ على هذا النحو وهما ما زالا على قيد الحياة في حين أن حصول الثنائي عرفات بيريز على نفس الجائزة بعد توقيع اتفاق أوسلو صيف 1993 لم يحل دون أن يذهب عرفات للقاء ربه بعد ثلاث سنوات من الحصار والتشهير به كـ«إرهابي» (من جديد!!) في حين بقي بيريز يوزع المواعظ على طريقة «خرج الثعلب يوما في ثياب الواعظين..».

المعضلة اليوم وبعيدا عن صيغة «لو» أن هناك انسدادا مزدوجا على صعيدين، فلا اللجوء إلى العمل المسلح لدحر الاحتلال الإسرائيلي أثمر شيئا ولا المراهنة على المفاوضات وخيار التسوية جاء بنتيجة. الأول ولا سيما العمليات التفجيرية داخل الخط الأخضر، وباستثناء خروج القوات الإسرائيلية من قطاع غزة لحسابات خاصة، لم يؤد فقط إلى تبديد بعض المكاسب الصغيرة التي أتت بها المفاوضات بل إنه جعل الاحتلال يتوحش أكثر فأكثر فيمعن بلا رادع في مزيد تقتيل الفلسطينيين وهدم بيوتهم وتجريف أراضيهم وصولا إلى تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية بالجدار المقيت المهد لرسم الحدود من جانب واحد. أما الخيار الثاني فإنه بالإغراق في التفاصيل والاتفاقات التي تستنسخ بعضها البعض دون احترام للاستحقاقات الواردة ولا تواريخها أدخلت الفلسطينيين في دوامة أشبه بالملهاة خاصة حين تعالج الولايات المتحدة التهاون الفلسطيني تجاه هكذا استحقاقات بالتحذير والتهديد والعقوبات فيما لا تعامل إسرائيل إلا بلغة التمني والرجاء وغالبا التفهم لعدم التزامها بما وقعت عليه من عهود.

المعضلة الأخرى اليوم أيضا، التي لم تستكمل بعد كامل ملامحها، أنه طوال العشرية الماضية كان الفلسطيني ينظر إلى حركة فتح والسلطة الفلسطينية، بغض النظر عن أية تحفظات مشروعة تتعلق بالفساد والكثير من المسلكيات الخاطئة، على أنها قوة نضالية تكابد داخل المعادلة الدولية على افتكاك بعض المكاسب أو على الأقل الحد من آثار العدوان، في وقت ينظر فيه هذا الفلسطيني نفسه إلى «حماس» كقوة نضالية مبدئية بمسلكيات نظيفة، ولأنها خارج السلطة وتعقيدات ما يعرف بالمجتمع الدولي فهو يعتبرها «احتياطي نضالي استراتيجي» غير عابئ بوصفها بالحركة الإرهابية من قبل الأمريكيين والأوروبيين. الحاصل اليوم أن القوة الأولى خرجت من السلطة وبالتالي من تلك المعادلة فيما القوة الثانية غادرت، إلى حد لا بأس به، موقعها الأول ولم تجد توازنها ولا راحتها في موقعها الجديد.

المشهد معقد بالتأكيد ويحتاج إلى فكر سياسي جديد وخلاق، بعيد من ناحية عن التحذلق الأيديولوجي العقيم ومن ناحية أخرى عن البراغماتية المنزوعة الدسم أي الخالية من أية مرجعيات مبدئية مهما بدت متواضعة. مهمة غير سهلة قطعا.

متى تمتنع أمريكا عن مهاجمة إيران؟

د. عصام نعمان *

■ بحسب سيمور هيرش، الكاتب الأمريكي المعروف الذي كشف أسرار مذبحة «لاي ماي» في فيتنام العام 1969 وتفاصيل تعذيب السجناء في سجن «أبو غريب» في العراق، وأبعاد الوجود الإسرائيلي في كردستان العراق بعد الإحتلال، فإن جورج بوش مصمم على تنفيذ ما لن يجرؤ أي رئيس أمريكي مستقبلا على القيام به، وهو ضرب المنشآت النووية الإيرانية بإستخدام أسلحة نووية تكتيكية.

ما كتبه هيرش لمجلة «نيويوركر» وكشفت النقاب عن أجزاء منه قبل صدور عددها المرتقب في 17 الشهر الجاري، أثار معارضةً بين قادة الجيش الأمريكي، فيما أيقظ خشية بعض أركان إدارة بوش من ان تؤدي مغامرة الرئيس الأمريكي الى إخراج حزب الله اللبناني من سكونه ونهوضه تالياً الى إستهداف المصالح الأمريكية في العالم، من خلال مشهدية إعتبرتها طهران مجرد حرب نفسية تمارسها الولايات المتحدة ضدها.

هل تعدّ واشنطن فعلاً لهجوم نووي على إيران؟

الإعداد شيء، وتوفر النيّة للهجوم شيء آخر. كلا الأمرين ممكن من الناحية النظرية، لكن التوقيت يبدو مستبعداً في الوقت الحاضر. فقدرات أمريكا العسكرية النووية متوافرة في مسرح العمليات المرتقب، والإعداد للهجوم، متى توافرت النية، لا يتطلب وقتاً طويلاً. ومع ذلك فإن من المشكوك فيه ان يكون بوش مستعجلا خوض مغامرة نووية قبل الإنتخابات النصفية الأمريكية في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل. صحيح ان لا معارضة جدّية لشن الحرب على إيران في صفوف معظم أعضاء الكونغرس الجمهوريين والديمقراطيين، غير أن تسويق مشروع الحرب وجدواها، وإقناع العالم، لاسيما الحلفاء الأوروبيين بذلك، يتطلبان جهداً ووقتا. ألم يصرح وزير الخارجية البريطاني جاك ستارو، قبل أيام، أن «مجرد فكرة ضربة عسكرية ضد إيران هو جنون كامل إذ ليس هناك أي دليل قاطع ولا ذريعة تبرر شن حرب، ولا يمكننا التأكد من ان النيات الإيرانية متصلة بأسلحة نووية».

يجب، إذاً، إعداد أوروبا وغيرها لتقبّل فكرة الحرب بموازاة إعداد أمريكا، شعبا وجيشاً، لدعم هذه المغامرة.

يتضح من المعلومات المنسوبة الى مقالة هيرش ان عددا من كبار الموظفين والمستشارين الحاليين والسابقين في أروقة البيت الأبيض والبنتاغون (وزارة الدفاع) هم مصدر ما حفلت به من واقعات وإحتمالات. لذا من الممكن ان تكون إدارة بوش نفسها قد أوعزت بتسريب معلومات محددة من اجل تخويف إيران وحملها على إعادة النظر بموقفها المتصلب من مسألة تخصيب اليورانيوم.

غير ان الأهم من المعلومات والتفسيرات المتداولة في صددها الغايةُ المتوخاة من وراء إحتمال شن إدارة بوش الحرب على إيران. فقد نقل هيرش عن ديبلوماسي رفيع المستوى في فيينا قوله «إن المسألة اكبر بكثير من مجرد قضية نووية. إنها مجرد نقطة تجميع، ولا يزال هناك وقت كاف لمعالجتها. لكن إدارة بوش تعتقد انه ليس بالإمكانً معالجتها ما لم تسيطر على عقل إيران وقلبها. إن المسألة الحقيقة تتمثل في من سيسيطر على الشرق الأوسط ونفطه في السنوات العشر المقبلة».

هذا التقدير الواقعي لحقيقة المسألة يجد دعما غير مباشر له في ما نسبته مقالة هيرش الى مستشار بارز في البنتاغون حول الحرب على الإرهاب: «يعتقد البيت الأبيض أن الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة هي تغيير هيكل السلطة في إيران، وهذا يعني الحرب»، بمعنى ان التهديد بالحرب يمكن ان يساعد في تفسيخ الجبهة الداخلية الإيرانية وإطاحة الرئيس احمدي نجاد و«فريقه النووي».

ماذا لو صمد احمدي نجاد وفريقه ومن ورائهما مرشد الجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي؟

يتبرع المستشار البارز إياه في البنتاغون بجواب مفاده ان تكثيف الضغوط على إيران بقصد تغيير هيكل السلطة «قد يعزز أيضا الإقتناع في داخل إيران بأن الوسيلة الوحيدة للدفاع عن البلاد تتمثل في حيازة قدرة نووية»! غير ان الصمود ومغالبة الضغوط والإصرار على حيازة سلاح نووي قد يدفع أمريكا، بحسب ما تنسبه مقالة هيرش إلى مسؤول سابق في البنتاغون ما زال يتعاطى مسائل حساسة مع إدارة بوش، الى شن «حملة قصف مستمرة على إيران لإذلال قيادتها الدينية ودفع الشعب إلى القيام بإنتفاضة للإطاحة بالحكومة».

يتحصّل من هذا الحوار غير المباشر الذي أجراه هيرش عبر مقالته بين كبار الموظفين والمستشارين الحاليين والسابقين في إدارة بوش وأوروقة البنتاغون واوساط اجهزة الاستخبارات ان الغاية المتوخاة في تفكير الرئيس الأمريكي هي تغيير النظام الإسلامي في إيران بالسياسة إذا أمكن أو بالحرب إذا تعذر عليه ذلك.

الحرب، إذاً، خيار شديد الإحتمال في تفكير بوش، فما السبيل الى منع تنفيذه؟

إنطلاقاً من واقع تعثر سياسة بوش في العراق والتكلفة العالية لحربه الخائبة (300 مليار دولار حتى الآن) ونهوض روسيا سياسيا وإقتصاديا وإزدياد نفوذها في الجمهوريات السوفياتية السابقة (أوكرانيا، بيلوروسيا وغيرهما) ومباشرتها نشاطا ملحوظا لإجلاء القواعد العسكرية الأمريكية عن جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، وتوظيفها قدراتها النّفطية في سياساتها الإقليمية والدولية، وتعاظم قدرات الصين الاقتصادية وبالتالي نفوذها السياسي، وتوسع رقعة الإشتباك السلفي الإسلامي مع أمريكا وحليفاتها... كل ذلك قد يساعد إيران، كما الدول الإسلامية لاسيما النفطية منها، على اجتراح نهج سياسي غير تقليدي للحؤول دون إندلاع الحرب في منطقة الخليج. لعل أهم مرتكزات النهج السياسي المطلوب ثلاثة:

● إعلان إيران عزمها على عدم المساس بحقول النفط وتجهيزاتها في بلدان الخليج في سياق إستراتيجيتها الرامية، عند إندلاع الحرب الأمريكية عليها، الى وقف تدفق النفط بإغلاق مضيق هرمز وتعطيل خطوط نقله البحرية.

● إستجابة البلدان المنتجة للنفط، لاسيما السعودية، للموقف الإيراني الإيجابي بإعلان تعهدها بالوقف الفوري لإنتاج النفط وتصديره إلى الدولة البادئة بالعدوان وحليفاتها، سواء إستندت في إستعمال القوة إلى قرار من مجلس الأمن الدولي أو من دونه.

● عقد قمة لرؤساء دول منظمة المؤتمر الإسلامي لإعلان موقف صارم ضد إستعمال القوة من طرف أية دولة عضو في الأمم المتحدة ضد أية دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي والتهديد بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية معها في حال تجاهلها هذا الإعلان واللجوء إلى إستعمال القوة.

إن من شأن إقرار هذا النهج السياسي غير التقليدي والفاعل تعبئة الشعوب الإسلامية وقوى المقاومة فيها على مدى العالم الإسلامي كله، بل على مدى العالم الأوسع، فلا تعود الولايات المتحدة ولا المجتمع الدولي قادرين على ركوب متن مغامرة خطيرة ومكلفة، تتضرر منها البشرية برمتها وتقذف بكوكبنا إلى مهاوي المجهول.

* كاتب وسياسي من لبنان

مجلس التعاون الخليجي مطالب بوقف التطبيع مع «اسرائيل»

د. سعيد الشهابي *

■ في السنوات الاخيرة اصبحت قضية المقاطعة الاقتصادية للكيان الاسرائيلي واحدة من اصعب الامور التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الاخيرة، فقد اصبحت هذه الدول بين المطرقة الامريكية التي تطالبها بعدم الالتزام بقرار المقاطعة العربية الذي صدر قبل اكثر من نصف قرن، والسندان الشعبي الذي يرفض اي تعامل تجاري مع الاحتلال الاسرائيلي. ويتردد بين الحين والآخر القول بوجود تواصل اقتصادي بين الطرفين، بأشكال مختلفة وأساليب غير ظاهرة، ولكن ليست هنالك ارقام رسمية حول ذلك، كما ان دول الخليج، في ما عدا قطر والبحرين، تؤكد التزامها بقرار المقاطعة، ولكل منهما قصته الخاصة. فالبحرين اعلنت العام الماضي عن غلق مكتب المقاطعة العربية في المنامة، في اثر توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية، التي تطالب بازالة الحواجز التجارية بين الدول الموقعة عليها. وكان مجلس الشورى البحريني (الذي يعين الحاكم نصف اعضائه) قد صوت في 11 تشرين الاول (أكتوبر) 2005 ضد التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، ولكن العائلة الحاكمة لم تلتفت لذلك لان قرارات مجلس الشورى غير ملزمة لها. وبرر الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، الذي كان وزيرا للخارجية آنذاك، ان «البحرين اتخذت قرار رفع المقاطعة وفاء منها بالتزاماتها ازاء اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية»، التي اقرها الكونغرس الشهر الماضي. واتخذت العائلة الحاكمة قرار التطبيع التجاري مع قوات الاحتلال بدون ان تكترث بقرار مجلس الشورى الذي حاولت اقناع العالم بانه مؤسسة تشريعية تجسد مستوى متقدما من الديمقراطية يوازي أقدم الديمقراطيات في العالم. وأوضح قرار التطبيع مع قوات الاحتلال برغم معارضة المجلس ديكتاتورية الحكم وخواء الادعاء بالديمقراطية، وأكد ان المجلس انما هو كيان شكلي لا يمتلك صلاحية التشريع او الزام العائلة الحاكمة باي قرار لا تريده. هذا مع العلم ان قوانين منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بازالة المعوقات مع الدول الموقعة على الاتفاقية غير ملزمة، وبامكان الدول الخليجية الاستمرار في مقاطعة «اسرائيل» حتى بعد التوقيع على الاتفاقية. اما دولة قطر فقد طرح وزير خارجيتها، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، ان «على العرب اتخاذ خطوة باتجاه اسرائيل، وطرح رؤية واضحة لمرحلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي من غزة». جاء ذلك بعد لقائه وزير الخارجية الاسرائيلي على هامش الجمعية العمومية للامم المتحدة في ايلول (سبتمبر) الماضي. وقد تبرعت الدوحة بمبلغ خمسة ملايين دولار لبناء ملعب لفريق رياضي عربي في الارض المحتلة. والواضح ان دول الخليج تستعمل توقيع اتفاقية التجارة الحرة ذريعة لرفع المقاطعة.

في الاسبوع الماضي أقر الكونغرس الامريكي قرارا يطالب الرئيس بوش بحث المملكة العربية السعودية على التخلي عن دعم المقاطعة العربية لـ«اسرائيل» مدعيا ان عضويتها بمنظمة التجارة العالمية تلزمها بتعامل متميز مع الدول الاعضاء، ومن بينها «اسرائيل». وكانت المنظمة قد أقرت طلب السعودية بالعضوية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، بعد 12 عاما من المفاوضات. ودعمت الولايات المتحدة الطلب السعودي بعد ان حصلت واشنطن على تعهد من وزير الخارجية السعودي، الامير سعود الفيصل، بالتخلي عن القرار العربي بمقاطعة «اسرائيل»، حسب زعم المسؤولين الامريكيين. وجاء قرار الكونغرس الامريكي بتحريك من اللوبي الصهيوني الذي يدفع بشكل متواصل لتطبيع العلاقات بين الدول العربية والكيان الاسرائيلي. كما جاء التحرك لاصدار قرار الكونغرس على خلفية انعقاد الدورة التاسعة لمكتب مقاطعة «اسرائيل» التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي، بمدينة جدة السعودية، في منتصف الشهر الماضي. وقد أثار اللوبي الصهيوني زوبعة ضد انعقاد المؤتمر الذي جاء بعد اقرار عضوية السعودية بمنظمة التجارة العالمية. وقال السيد سليم الهوني، المفوض الاعلى للمكتب الاسلامي بمنظمة المؤتمر الاسلامي لمقاطعة اسرائيل، ان المؤتمر ينعقد سنويا في شهر آذار (مارس). وكانت الدوائر الاسرائيلية التي تتابع نشاطات مكتب المقاطعة قد عبرت عن انزعاجها من تأكيدات قدمتها السعودية بعد اسبوعين من حصولها على عضوية المنظمة الدولية، بانها ملتزمة بقرارات المقاطعة التجارية للكيان الاسرائيلي. وجاء الاجتماع السنوي الذي يسعى لتكريس مبدأ المقاطعة الاسلامية لهذا الكيان الغاصب، عاملا لتحريك القرار الامريكي الذي تم اقراره الاسبوع الماضي.

وفي اطار الضغوط الغربية على دول الخليج لحملها على التخلي عن مقاطعة «اسرائيل» تواصلت الحملات الاعلامية في بعض الدول الاوروبية والولايات المتحدة في الفترة الاخيرة، واصبحت بمثابة اساليب ابتزاز لدول المنطقة، التي اصبحت منقسمة على نفسها ازاء هذه القضية. وكانت المقاطعة قد طرحت كسلاح في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، وتبلورت فكرة المقاطعة قبل قيام الكيان الاسرائيلي. ففي 2 كانون الاول (ديسمبر) 1945 قرر مجلس الجامعة العربية الذي كان حديث التكوين قد اصدر قرارا ينص على «اعتبار المنتجات اليهودية والادوات المصنعة غير مرغوب فيها من قبل الدول العربية». وناشد القرار كل المؤسسات العربية والمنظمات والتجار والوكالات والاشخاص «رفض التعامل مع، او توزيع، او استهلاك المنتجات الصهيونية». وبعد قيام الكيان الاسرائيلي في 1948 تم تقسيم المقاطعة الى ثلاثة اشكال: المقاطعة من النوع الاول التي تمنع التعامل التجاري المباشر بين «اسرائيل» والدول العربية. اما الشكل الثاني فيقضي بمقاطعة الشركات التي تتعامل تجاريا مع اسرائيل. ويقضي الشكل الثالث بوضع الشركات التي تتعامل مع الشركات الاخرى التي تتعامل مع اسرائيل على القائمة السوداء. وتواصلت المقاطعة عبر العقود منذ ذلك الوقت، واضيف اليها لاحقا مقاطعة النظام العنصري في جنوب افريقيا. كان ذلك تعبيرا عن المد الثوري الذي كان يجتاح المنطقة العربية في الخمسينات والستينات، قبل ان تخترق الولايات المتحدة الوضع السياسي العربي بالمستوى الحالي. ولكن اتفاقات السلام التي ابرمتها مصر السادات مع قوات الاحتلال في 1978، كانت بداية اضعاف مشروع المقاطعة، ومع ذلك، فقد استمر المشروع وان بشكل أضعف كثيرا، في الوقت الحاضر.

هذه المقاطعة اصبحت اليوم تواجه تحديات غير قليلة بعد ان دخلت الولايات المتحدة على الخط واصبحت تمارس ضغوطا على كل دولة، خصوصا في منطقة الخليج، بتحريك من اللوبي الصهيوني المؤثر. في الاسبوع الماضي قالت محررة الشؤون الخارجية بصحيفة «التايمز» البريطانية ان العلاقات بين «اسرائيل» ودول مجلس التعاون الخليجي «تزداد سخونة»، مشيرة الى ان تلك الدول «خففت مقاطعتها (لاسرائيل) في السنوات الاخيرة». وربطت ذلك التوجه بالاوضاع الاقليمية خصوصا العراق وايران، قائلة «ان الوضع في العراق دفع البعض للبحث عن حلفاء، وكذلك الحكومة المتشددة في ايران... وايضا حالة الغموض بشأن مستقبل المملكة العربية السعودية على المدى البعيد». ونسبت الى مسؤول سعودي قوله ان «الروابط مع الولايات المتحدة واسرائيل تشجعهم (دول الخليج الاخرى) على ان يصبحوا اكثر استقلالا عنا». وكان لقاء ولي العهد البحريني مع شمعون بيريز في العام 2000 على هامش المنتدى الاقتصادي في دافوس قد جذب الانظار الى الاتصالات بين بعض الحكومات الخليجية وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وساهمت اتفاقات كامب ديفيد واوسلو في اضعاف المقاطعة التي كان العمل بها في السابق يؤرق الشركات العالمية الكبرى، نظرا لما تعنيه من اضعاف للوجود التجاري لتلك الشركات في منطقة غنية كالخليج. وتشير المعلومات المتوفرة الى ان التعامل التجاري بين دول الخليج والكيان الاسرائيلي مستمر، ويتم بطرق عديدة. فقد تسربت البضائع الاسرائيلية الى دول الخليج، وفي اغلب الاحيان لا يكتب عليها «صنع في اسرائيل». ويعمد بعض التجار لازالة اية اشارة لذلك من على البضائع. وقد تصل البضائع الاسرائيلية عبر دولة ثالثة وليس بطريقة مباشرة. يتم ذلك برغم وجود معارضة شعبية واسعة لاي تطبيع مع الكيان الاسرائيلي. وقبل بضعة اعوام تم تأسيس لجان شعبية لمقاومة التطبيع في كل من الكويت والبحرين، ونظمت هذه اللجان مؤتمرات عديدة، وساهمت في تقوية الموقف الشعبي الرافض للبضائع الاسرائيلية. مع ذلك فهناك خطط امريكية واسرائيلية لازالة المعوقات امام التعامل التجاري بين دول الخليج والكيان الاسرائيلي بشتى الوسائل: المباشرة بالضغط على الحكومات، أو غير المباشرة بتسريب البضائع الاسرائيلية باساليب ملتوية، او باشتراط التطبيع مع «اسرائيل» مع الجهات الشعبية الراغبة في اقامة العلاقات مع الولايات المتحدة.

في هذا الاسبوع افتتح في العاصمة القطرية «منتدى الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة» بمشاركة مئات من الشخصيات الدولية السياسية والفكرية، لمناقشة ما وصفه مساعد وزير الخارجية القطري لشؤون المتابعة محمد بن عبد الله الرميحي «تعزيز الحوار حول المثل والقيم الديمقراطية والتعددية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في جميع انحاء العالم». وقد حضر عدد من الاسرائيليين هذا المؤتمر في الوقت الذي يزداد فيه الشعور بتوجه حكومات الخليج للتطبيع مع الكيان الاسرائيلي. هذا الربط بين الديمقراطية والتجارة انعكاس للتوجهات الامريكية في المنطقة لتشجيع التجارة الحرة مع تشجيع الحكومات، ليس على الممارسة الديمقراطية، بل لتخفيف القبضة الحديدية مع ضمانات امريكية بأمرين: المشاركة المباشرة في تحييد العناصر الفاعلة في المعارضة، وضمان امن الحكومات الخليجية بأي ثمن. وليس المطلوب من حكومات دول مجلس التعاون التحول نحو الديمقراطية، بل تخفيف القبضة الامنية على المواطنين والسماح بمساحة محدودة من حرية التعبير. هذه السياسة تواجه بشكل واضح مشاكل كثيرة، برغم الحماس الامريكي الكبير لها. فالشعور الشعبي ضد التطبيع مع «اسرائيل» لا يمكن تجاوزه بسهولة. وحتى واشنطن تدرك ان الضغط الكبير على حلفائها قد يخلق لها متاعب أكثر. ففي البحرين تمثل القضية الفلسطينية محور التقاء لكافة التوجهات السياسية والدينية، ولذلك اضطر مجلس الشورى للتصويت ضد التوجه لاقامة علاقات تجارية مع الكيان الاسرائيلي. وفي الكويت حدثت ردة فعل كبيرة في اثر نشر صحيفة «الرأي العام» تصريحا لوزير الخارجية الاسرائيلي في 18 آب (اغسطس) 2005 مفاده احتمال تطبيع العلاقات بين «اسرائيل» والكويت، وقيام عدد من التجار الكويتيين بزيارة الى الكيان الاسرائيلي. فتحرك مجلس الامة لافشال الخطة وطالب بسحب الجنسية الكويتية من رجال الاعمال الذين يزورون «اسرائيل».

هذا التوجه لتطبيع العلاقات لم يمنع دول الخليج من التظاهر بالوقوف ضد السياسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ودعم السلطة الفلسطينية. ويقوم الموقف الخليجي على فرضية ان تطوير العلاقات مع الكيان الاسرائيلي سوف يوفر فرصة لممارسة بعض الضغوط على الكيان الاسرائيلي للتخفيف من القبضة الحديدية المفروضة على الفلسطينيين. وتقول النظرية ان «اسرائيل» اذا رأت ان انسحابها من غزة قد أدى الى تحسن علاقاتها مع الدول العربية، فان انسحابها من بقية المناطق سوف يوفر لها ظروفا أفضل لتطبيع العلاقات مع الدول العربية. ومن المهم الاشارة الى عدم وجود سياسة خليجية واضحة بشأن العلاقات مع الكيان الاسرائيلي، فهذه العلاقات تقوى بالضغوط الامريكية تارة، والحاجة للخبرات الاسرائيلية الامنية تارة أخرى، والاستفادة من هذه الخبرات في سياسات القمع الداخلي. ان دول الخليج تخطىء تماما اذا شعرت ان امنها مرتبط بالدعم الامني الاسرائيلي، ومخطئة ايضا اذا اعتقدت ان الانصياع للضغوط الامريكية بتطبيع العلاقات بين الخليج وقوات الاحتلال في فلسطين، سوف يوفر لها فرصا اكبر لضمان امنها، ومساحة اوسع من الدعم الامني والسياسي الامريكي. ان دول الخليج لا تحتاج لأي تعاون مع قوات الاحتلال، فبامكانها الحصول على كل ما تريد من الدول الشرقية مثل الصين وروسيا والهند، وستكون «اسرائيل» هي المستفيد الاكبر من اي تعاون تجاري او تطبيع ثقافي او سياسي، لانها كيان قائم على الاحتلال المرفوض دوليا، والمدعوم امريكيا. فاذا كانت هذه الدول ترغب حقا في الحفاظ على قدر من المصداقية السياسية والتماسك الداخلي مع شعوبها، فعليها مواجهة الضغوط الامريكية للتطبيع مع قوات الاحتلال، ودعم مشروع التطبيع العربي، وتشجيع الدول الاخرى على مقاطعة هذا الكيان الغاصب.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364